

بيان صادر عن وزارة المالية:

وزير المالية.. في حوار مفتوح مع رجال وشباب الأعمال حول الموازنة الجديدة :

نحن شركاء في المسؤولية الوطنية.. نفكر ونتحرك معًا لبناء وتنمية بلدنا

مستقبل مصر.. في الزراعة والصناعة وتعميق الإنتاج المحلى والتصدير

«لازم نصنّع ونزرع احتياجاتنا.. حتى لا نستورد التضخم من الخارج»

تحقيق التوازن بين الانضباط المالى والنمو الاقصادى.. لتلبية طموحات المواطنين

اقتصادنا ينمو ويكبر.. وننفق كل هذه المليارات «علشان بيوت الناس تفضل مفتوحة»

زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم.. والتوسع فى الاستثمارات التنموية لتحسين المعيشة

تلبية طموحات الصنّاع حول الضرائب العقارية على المصانع قبل نهاية يونيه المقبل

نستهدف الانتهاء من كل المنازعات الضريبية العالقة.. قبل نهاية ديسمبر المقبل

نريد تحصيل مستحقات الخزنة فقط.. حتى لا نُضر البلد بدفع أصحاب الأعمال للغلق

مصر ليست فى حاجة إلى رفع سعر الضريبة.. بل دمج الاقتصاد غير الرسمى فقط

٣ مليارات جنيهه للتحويل إلى الرى بالتنقيط ببعض المحافظات لزيادة الإنتاجية

حزمة جديدة من الإجراءات لمكافحة التغيرات المناخية.. قبل نهاية يونيه المقبل

إقرار حزمة تحفيزية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية فى مصر

على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

كل التقدير لوزير المالية على تبنيه منهجية الحوار المجتمعي حول مستهدفات الموازنة

مبادرات «المالية» تُسهم في تحفيز الاستثمار وتعميق الإنتاج المحلى وتشجيع التصدير

سداد الأعباء التصديرية المتأخرة ساعدت في زيادة الصادرات بنسبة ٢٧٪ هذا العام

رجال وشباب الأعمال نجحوا في إثراء الحوار المجتمعي بعدد من المقترحات الإيجابية

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أننا جميعًا شركاء في المسؤولية الوطنية نفكر ونتحرك معًا لبناء وتنمية بلدنا، واستعادة الريادة المستحقة في شتى المجالات، وأن هناك تكليفًا رئاسيًا بعدم الانفراد بأى قرار يتعلق بمستقبل مصر والالتزام بتعزيز المشاركة المجتمعية، وقد تم على ضوء ذلك عقد عدد من جلسات الحوار المجتمعي، حول مستهدفات مشروع الموازنة العامة للدولة؛ باعتبارها انعكاسًا لفكر واستراتيجية الدولة، موضحًا أننا حريصون على تحقيق انضباط المالية العامة، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للدولة، على نحو يُسهم في تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين، واستدامة مؤشرات الأداء المالى والاقتصادى.

قال الوزير، إننا نتبنى كل المقترحات التى نتلقاها خلال الحوارات المجتمعية حول الموازنة العامة للدولة، ومنها: دراسة إنشاء هيئة متخصصة لتنشيط الصادرات، وإقرار حوافز ضريبية وغير ضريبية لتشجيع القطاع الخاص على إنشاء وإدارة مراكز التدريب المهنى الداعمة للصناعة، وغيرها.

أضاف الوزير، فى حوار مفتوح مع ممثلى جمعية رجال الأعمال المصريين، والجمعية المصرية لشباب الأعمال، بحضور الدكتور إيهاب أبو عيش نائب الوزير للخزانة العامة، ومساعدى الوزير أمجد منير والدكتور منى ناصر ومحمد عبدالفتاح، ضمن سلسلة لقاءات الحوارات المجتمعية التى تتبناها وزارة المالية حول مستهدفات مشروع الموازنة للعام المالى الجديد، أننا نستهدف تحقيق التوازن بين الانضباط المالى، والنمو الاقتصادى، على نحو يُسهم فى توفير السلع والخدمات، وتلبية طموحات المواطنين، وخلق مليون فرصة عمل سنويًا، من خلال إفساح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص؛ لتمكينه من القيام بدوره فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ بما يؤدى إلى تعظيم مساهماته فى النشاط الاقتصادى.

أشار الوزير، إلى أن «اقتصادنا ينمو ويكبر.. وكان لازم نُنفق كل هذه المليارات فى المشروعات التنموية رغم التحديات الاقتصادية العالمية؛ لتحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين؛ من أجل توفير المزيد من فرص العمل، وعلشان بيوت الناس تفضل مفتوحة»، موضحًا أن الموازنة الجديدة ستشهد زيادة أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم؛ باعتبارهما الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، إلى جانب التوسع فى الاستثمارات التنموية.

أوضح الوزير، أن مستقبل مصر في الزراعة والصناعة وتعميق الإنتاج المحلي والتصدير، والحد من الواردات، قائلاً: «لازم نصنع ونزرع احتياجاتنا حتى لا نستورد التضخم من الخارج»، لافتاً إلى أننا جادون في دعم الصناعة الوطنية، وأنه سيكون هناك قرارات تلبى طموحات الصناع فيما يتعلق بالضرائب العقارية على المصانع قبل نهاية يونيه المقبل، وقد تم، استجابة لمجتمع الأعمال وتحفيزاً للقطاع التصديري، بدء تطبيق مبادرة السداد النقدي لمشحونات الصادرات اعتباراً من أول يوليو من عام ٢٠٢١، بنسبة خصم تعجيل سداد ٨٪ بدلاً من النسبة المطبقة وقدرها ١٥٪ على المشحونات حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

أضاف الوزير، أن التعديلات الجديدة الصادرة مؤخراً على بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الضريبة على الدمغة تُخفف الأعباء عن الصناعة، حيث تضمنت إقرار إعفاءات ضريبية جديدة وعديدة منها: إعفاء الأدوية والمواد الفاعلة في الإنتاج، والدم ومشتقاته واللقاحات، وتعليق أداء الضريبة على الآلات والمعدات المستوردة لاستخدامها في الإنتاج الصناعي لمدة عام من تاريخ الإفراج، وإسقاطها فور بدء الإنتاج، وإعفاء الأعلاف لتشجيع الاستثمار في صناعة الدواجن والأسمك، وعدم تحميل السلع أو الخدمات الواردة لمشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بضريبة القيمة المضافة، وغير ذلك مما يسهم في تحفيز الصناعة الوطنية.

أكد الوزير، أننا نجحنا في خفض العجز الكلي للموازنة بنسبة ٥٠٪ خلال الخمس سنوات الماضية، ونستهدف الوصول إلى ٦,٧٪ في يونيه المقبل، مقابل ٧,٤٪ في يونيه الماضي، ونستهدف أقل من ٦٪ العام المالي المقبل، موضحاً أننا نستهدف معدل نمو ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، وتحقيق فائض أولى ١,٥٪، وخفض العجز الكلي إلى ٦,١٪ في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، والنزول بمعدل الدين للناتج المحلي إلى أقل من ٩٠٪ في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، وتقليل نسبة خدمة الدين لإجمالي مصروفات الموازنة إلى أقل من ٣٠٪ مقارنة بمستهدف ٣١,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، وإطالة عمر الدين ليقرب من ٥ سنوات على المدى المتوسط بدلاً من ٣,٤ سنة حالياً.

أشار الوزير، إلى أننا مستمرون في السياسات التحفيزية، من خلال الانفتاح على تحقيق كل الأهداف الاستراتيجية لتحقيق مصلحة الوطن، لافتاً إلى أنه سيتم بنهاية يونيه المقبل، الانتهاء من كل مشروعات تطوير وميكنة المنظومة الضريبية، على نحو يسهم في توسيع القاعدة الضريبية، وحصص المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة؛ من أجل دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ونستهدف قبل نهاية ديسمبر المقبل الانتهاء من كل المنازعات الضريبية العالقة، قائلاً: «نريد تحصيل مستحقات الخزنة فقط؛ حتى لا نضر البلد بدفع أصحاب الأعمال للغلق.. مصر ليست في حاجة إلى رفع سعر الضريبة، بل دمج الاقتصاد غير الرسمي فقط.»

أوضح الوزير، أن الحكومة حريصة على توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية؛ من أجل النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الذي تزايد الاهتمام به محلياً وعالمياً بعد جائحة

«كورونا» لحماية الأمن الغذائي وتوفير السلع الاستراتيجية والسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ علي استقرار الأسعار بالأسواق، ودعم قدرات الدولة في مواجهة الزيادة السكانية من خلال العمل على زيادة الرقعة الزراعية، مشيرًا إلى أنه تم تخصيص ٣ مليارات جنيه لمشروع تحويل الري بالغمر إلى الري بالتنقيط ببعض المحافظات لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية. أشار الوزير، إلى أن الحكومة تعكف حاليًا على دراسة حزمة جديدة من الإجراءات والمبادرات التي تتوافق مع مستهدفات مكافحة التغيرات المناخية، ومن المقرر إعلانها قبل نهاية يونيه المقبل، ونتطلع إلى مشاركة مجتمع الأعمال بمقترحات جادة في هذا الشأن، لافتًا إلى أهمية المبادرة الرئاسية لإحلال المركبات المتقدمة بأخرى جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، ومن المستهدف خلال الفترة المقبلة إقرار حزمة تحفيزية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر.

قال المهندس على عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، إن المبادرات التي تتبناها وزارة المالية، تُسهم في تحفيز الاستثمار، وتعميق الإنتاج المحلي، وتشجيع التصدير؛ على نحو يُساعد في تعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، موضحًا أن ما يجري دراسته بشأن الضرائب العقارية على المصانع، يؤدي إلى تخفيف الأعباء عن المجتمع الصناعي، ومن ثم خفض تكلفة التصنيع المحلي.

أعرب عن تقديره للدكتور محمد معيط وزير المالية، على تبنيه منهجية الحوار المجتمعي، على النحو الذي يؤكد الشراكة الوطنية في مسيرة البناء والتنمية والتعمير، مثنًا سلسلة الحوارات المجتمعية التي يجريها وزير المالية، حول مستهدفات مشروع الموازنة العامة للدولة؛ بما يُسهم في التوافق على بعض المبادرات الفعّالة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة ومنها: الوصول بحجم الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا، وقد أسهمت مبادرات سداد الأعباء التصديرية المتأخرة في زيادة حجم الصادرات بنسبة ٢٧٪ لأول مرة هذا العام.

أشاد المهندس مجد المنزلاوي عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، بحرص الدكتور محمد معيط وزير المالية على ترسيخ جسور التعاون مع مجتمع الأعمال؛ على النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وزيادة القدرات الإنتاجية، مشيرًا إلى أن الحكومة تُولى توطين الصناعات أهمية كبرى، على نحو انعكس في الاعتماد على المنتج المحلي في المشروعات القومية.

أضاف أن الجهود غير العادية التي تقوم بها وزارة المالية من أجل ضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي ستسهم في زيادة حجم الناتج المحلي، ورفع حجم الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا؛ تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي.

قال الدكتور نادر رياض، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، عضو اتحاد المصنعين الألمان، إن الصناعات الهندسية تُعد بمثابة «رمانة الميزان»، والانطلاقة المهمة لتحقيق التطور الصناعي المنشود، لافتًا إلى أن تحسين جودة الخدمات، خاصة خدمات مراكز

ما بعد البيع تجعلنا ننطلق من النطاق الإقليمي إلى العالمي، وأن نكون أكثر قدرة على التنافس في الأسواق الخارجية، خاصة الأوروبية التي تحتاج إلى مواصفات قياسية عالمية . أكد أهمية الدور المحوري للصناعات الهندسية التي لا تقل أهمية عن قطاع تصدير الملابس، وقطاع الزراعة، وغيره من القطاعات الأخرى، مشددًا على ضرورة إعادة النظر في دعم الصناعات الهندسية باعتبارها إحدى أهم الصناعات المصرية.

أشاد مصطفى النجاري، رئيس لجنة الصادرات بجمعية رجال الأعمال المصريين، بدور وزارة المالية في التواصل الإيجابي والسريع مع مختلف الجهات الحكومية، لدعم القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، وتذليل العقبات التي تواجههم، وتشجيع الاستثمار الزراعي لتقليل الاستيراد إلى أقل حد ممكن، والحفاظ على حجم العملة الأجنبية وتقليل الإنفاق وزيادة الإنتاج المحلي. أوضح مهند طه خالد، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، أن التيسيرات المقدمة من وزارة المالية لمساندة الصادرات خاصة المبادرة الأخيرة التي أعلن عنها الدكتور محمد معيط بالسداد النقدي الفوري لدعم الصادرات بخصم تعجيل سداد ٨٪، بجانب ميكنة المنظومة الضريبية، تسهم بشكل كبير في تشجيع القطاع الصناعي والإنتاجي، وتحقيق التنافسية العادلة بالأسواق المصرية.

قال محمد عبدالرحمن، نائب رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إن اللقاء مع وزير المالية منح مجتمع الأعمال رؤية عامة للسياسات المالية، وما وصل إليه حجم النمو في الاقتصاد المصري، وانعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أداء الموازنة العامة للدولة، مشيدًا بجهود وزارة المالية في تطوير وميكنة المنظومة الضريبية، ومبادرات دعم الصادرات، ورقمنة المنظومات والخدمات المالية، التي تسهم في زيادة الإنتاج المحلي، وضم الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق التنافسية العادلة، وزيادة الصادرات، على نحو ينعكس في تحسن المؤشرات المالية. أكد أن شباب الأعمال متواجدون في قطاعات مختلفة، وصناعات متنوعة أبرزها: المواد الغذائية، والغزل والنسيج، والعقارات والأدوية، وهو ما تدرك أهميته الدولة، وتنعكس في مبادرات تشجيع الصناعات والتجار خاصة الشباب.

أشار عبدالحميد الدمرداش، رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، إلى أهمية تبني عدد من المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الصادرات الزراعية بالأسواق العالمية.

نجح ممثلو جمعيتي رجال وشباب الأعمال، في إثراء الحوار المجتمعي ببعض المقترحات الإيجابية، وتعهد الوزير بدراستها، بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ بما يسهم في توطين الصناعة الوطنية، وزيادة الإنتاج المحلي، وتحفيز بيئة الاستثمار، وتوسيع القاعدة التصديرية.

وجّه ممثلو جمعيتي رجال وشباب الأعمال، الشكر لوزير المالية لحرصه على الاستماع إلى مجتمع الأعمال، والتعرف عن قرب على التحديات التي تواجههم، ومقترحاتهم، ووعده بدراستها وتنفيذها، بما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.